

نحى الربيع لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ٣٤ من الدستور ،

نصدر اراءتنا باجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق احكام القانون .

١٩٦٦/١٢/٢٤

اسمير طلال

رئيس الوزراء
وصلي النل

وزير الداخلية
وصلي ميرزا

اعلان

بتعيين ميعاد انتخاب اعضاء مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

=====

بناء على صدور الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩٦٦/١٢/٢٤ والمتضمنة اجراء الانتخابات لمجلس النواب،
وعملا باحكام المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ، فقد قرر مجلس
الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ بموجب القرار رقم (١) تعيين يوم السبت الواقع في ١٥ نيسان سنة ١٩٦٧ موعداً
لاتخاب اعضاء مجلس النواب وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه .

١٩٦٦/١٢/٢٦

رئيس الوزراء
وصلي النل



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٢ رمضان سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ٣١ كانون اول سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٧٥

الفهرس

صفحة	حل مجلس النواب
٢٧٠٨	نظام رقم (١٥٥) لسنة ١٩٦٦ نظام صندوق التوفير والاقتراض للاسكان
٢٧٠٩	نظام رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٦ نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي
٢٧١١	نظام رقم (١٥٧) لسنة ١٩٦٦ النظام المالي للاتحادات الرياضية
٢٧١٣	نظام رقم (١٥٨) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة
٢٧١٥	نظام رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام مراقبة الادوية وصناعتها
٢٧١٦	نظام رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام رسوم الاتاج المحلي على السمن النباتي
٢٧١٨	نظام رقم (١٦١) لسنة ١٩٦٦ نظام تنظيم وإدارة وزارة الصحة
٢٧١٩	نظام رقم (١٦٢) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام القناصل الفخريين
٢٧٢٣	نظام رقم (١٦٣) لسنة ١٩٦٦ نظام معدل لنظام البعثات العلمية
٢٧٢٤	تعليمات ترخيص الصناعات ومراقبتها رقم (١) لسنة ١٩٦٦
٢٧٢٥	اعلان صادر عن القيادة العامة للجيش العربي - صادر بمقتضى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم ١٠٢
٢٧٢٨	لسنة ١٩٦٦ ونظام تقييد السفر للخارج رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٦

مطبعة الجيش العربي

مملكة من الأهل

نحو السبق للملكة ملكة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى البلد الثالث من المادة (٣٤) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يحل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٣

١٩٦٦/١٢/٢٢

أحمد بن طلال

رئيس
الوزراء
وصلي الله

ولي
الداخلية
عبد الوهاب الحاي

ملك من الأهل

نحو السبق للملكة ملكة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥٥) لسنة ١٩٦٦

نظام صندوق التوفير والاقتراض للاسكان

صادر بمقتضى المادة ٧/د من قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ .

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق التوفير والاقتراض للاسكان لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المؤسسة مؤسسة الاسكان
الصندوق صندوق التوفير والاقتراض للاسكان المؤسس بمقتضى هذا النظام .
المجلس مجلس ادارة المؤسسة
المدير العام مدير المؤسسة
الموفر كل صاحب حساب توفير في الصندوق

المادة ٣ - أ - ينشأ في المؤسسة صندوق يسمى (صندوق التوفير والاقتراض للاسكان) يعين له مدير ، يتولى ادارة كافة شؤونه المالية والحسابية .

ب - للمجلس بتنسيب من المدير العام ان يقرر انشاء فرع الصندوق في المحافظات اذا رأى لزوماً لذلك .

المادة ٤ - تكون غايات الصندوق ما يلي :-

أ - تشجيع وترويج وتنمية التوفير والادخار في المملكة بالوسائل الملائمة للأشخاص ذوي الدخل المحدود او غيرهم ، طبيعيين واعتباريين بقصد استثمار اموالهم في مشاريع الاسكان .

ب - اعطاء القروض وقبول مشاريع الاسكان ذات الكلفة القليلة او المتوسطة على اساس اقتصادي سليم .

ج - تشجيع الموظفين على توفير مقدار ثابت من دخلهم بالغاً ما بلغ هذا المقدار .

المادة ٥ - تستثمر المؤسسة اموال الصندوق في مشاريع الاسكان :

المادة ٦ - للموفرين اولوية الاقتراض من الصندوق بالشروط التالية :-

- أ - مضي سنة واحدة على بدء الايداع .
- ب - ان يكون مجموع المبالغ التي اودعها طالب القرض لا يقل عن ٣٠ ٪ من مقدار القرض المطلوب .
- ج - ان يصرف القرض على مشروع اسكان خاص بالمقترض .

المادة ٧ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة ، يضع الصندوق بموافقة المجلس الشروط اللازمة لتحديد مقدار القرض ومدته ، وفائدته ، وطريقة صرفه وتسديده .

المادة ٨ - يقرر المجلس نسبة الفائدة التي يستحقها الموفر من حين لآخر شريطة ان لا يقل المبلغ المودع عن (٢٥) ديناراً .

١٩٦٦/١٢/٥

استمعيين مجلس

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدلية بالوكالة عبد الوهاب الجاني	وزير - المالية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعضو القل
وزير - الشؤون الاجتماعية والعمل احمد ابو قوره	وزير - بشرق وريشد فضل الدقموني	وزير - الداخلية للشؤون البلدية والقروية قاسم الريماوي
وزير - دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعيد الدجاني	وزير - الاقتصاد الوطني	وزير - الاشغال العامة التربية والتعليم ذولان الهنداوي
وزير - النفط محمد طوقان	وزير - الاجارة والاشاء والتعمير نصفت كال	وزير - الزراعة اساميل حجازي
	وزير - الاملا	وزير - عيد الحميد شرف

محمد السيد للسلطان الملك لعل وبنو الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ ،
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٦

نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي

صادر بمقتضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكليات التالية المعاني المقابلة لما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- أ - الاتحاد الهيئة التي يعينها المجلس للإشراف على لعبة معينة
- ب - النادي اية هيئة اجتماعية مرخصة بموجب قانون الجمعيات رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ من اهدافها ممارسة الألعاب الرياضية وتنافس بالفضل تلك الألعاب ويستثنى من ذلك اندية الترفيه .

المادة ٣ - يعتبر المجلس الاستشاري المكون بمقتضى المادة (١٥) من قانون مؤسسة رعاية الشباب مجلساً لادارة النشاط الرياضي ويشرف على الألعاب الاولمبية وغير الاولمبية التي تمارس في المملكة ويكون له بوجه خاص الحق في الامور التالية بناء على تنسيب المدير :-

- أ - تشكيل أي اتحاد او حله .
- ب - تشكيل مجلس ادارة لأي اتحاد او حله مع بيان الاسباب .
- ج - مساعدة أي اتحاد لاداء رسالته وتنظيم الرسائل الخاصة برفع المستوى الرياضي الفني للالاسباب الرياضية ، والدعاية للحركة الرياضية .
- د - تنظيم المؤتمرات والدورات الرياضية في داخل المملكة ، والاعداد لمثل هذه الدورات او المؤتمرات اذا انعقدت خارج المملكة .
- هـ - اعتماد مجل المملكة واللاعبين والاداريين للمؤتمرات والدورات التي تمتد في داخل المملكة وخارجها بناء على تنسيب الاتحاد او اللجنة المكلفة لهذه الغاية .
- و - السماح للفرق الرياضية الاردنية في ضوء توصية الاتحاد المختص باجراء مباريات مع الفرق غير الاردنية داخل المملكة او خارجها ، اما فرق الجيش العربي والمدارس الحكومية والخاصة التي ترغب باجراء مباريات مع الفرق غير الاردنية داخل المملكة او خارجها فعليها ان تستأذن بذلك المجلس مباشرة .
- ز - تنشيط المراقبة في الحركة الرياضية ومنع الاحتراف الرياضي او اقامة مباريات الاحتراف .

كل من الأشهل

المادة ٤ - يقوم الاتحاد المختص بحل المشاكل التي تنشأ بين مختلف الأندية أو بين أي ناد وبين الاتحاد الذي ينتمي إليه بقرار يصدر بالأكثرية المطلقة . وفي حالة عدم اقتناع النادي بقرار الاتحاد ، له أن يطلب إلى المجلس إعادة النظر في القرار والمجلس في هذه الحالة إن يتخذ الاجراء المناسب بحق النادي إذا اقتنع بصحة قرار الاتحاد .

١٩٦٦/١٢/١٠

اختصاصات

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المقي	سمعان داود
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير للمواصلات	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
احمد ابو قوره	برق وريشد	صالح برنسان
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	وزير التربية والتعليم
سعيد الدجالي	يحيى الخليل	ذوقان الهنداوي
وزير النقل ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير	وزير الاعمال
محمد طوقان	الافشاء والتعمير	الزراعة
	لصفت كمال	اسماعيل حجازي
		عبد الحميد شرف

نظام الاتحادات الرياضية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ .

أمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (١٥٧) لسنة ١٩٦٦

النظام المالي للاتحادات الرياضية

صادر بمقتضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦



المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي للاتحادات الرياضية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للمباريات والافاقم التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

أ - مجلس الادارة مجلس ادارة الاتحاد حسبما هو مبين في نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٦ .

ب - الاتحاد الهيئة التي يشكلها مجلس الادارة حسبما هو مبين في نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٦ .

ج - السنة المالية السنة حسبما هو معروف في قانون السنة المالية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ .

د - النادي اية هيئة اجتماعية ينطبق عليها التعريف الوارد للنادي في نظام مجلس ادارة النشاط الرياضي رقم (١٥٦) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - تتكون مالية الاتحاد من امواله المنقولة وغير المنقولة المتكوّنة من : -

أ - رسم اقتساب النادي للاتحاد ؛

ب - رسم الاشتراك السنوي للأندية أعضاء الاتحاد ؛

ج - رسم تسجيل الحكام واللاعبين والفرق الرياضية وغيرها من رسوم التسجيل والشهادات حسبما يقررها مجلس الادارة .

د - رسم اشتراك الفرق الرياضية في الدورات او مباريات البطولة المحلية والخارجية ؛

هـ - الترامات المالية التي يفرضها مجلس الادارة او اللجان المنبثقة عنه ؛

و - الحصص المالية النسبية التي يحددها مجلس الادارة للاتحاد من صافي دخل المباريات التي تجري بين فرق الاندية الاعضاء او بين المنتخبات ،

ل - المهتمات والمساعدات المالية التي تقدمها المؤسسة الى الاتحاد :
 ح - التبرعات والهبات :

المادة ٤ - يتم قبض جميع الاموال المائدة للاتحاد بموجب وصولات تحمل ارقاما متسلسلة ويجب ان يبين بوضوح سبب المطالبة وان تلصق جميع النسخ المبطلة بالاروم واذا لم تبطل وتلصق بالصورة المذكورة ولم تبرز للتدقيق يكون المسؤول عن قبض الاموال في الاتحاد ضامنا .

المادة ٥ - أ - لا يجوز صرف اي مبلغ الا بقرار من مجلس الادارة .
 ب - لا يجوز صرف اي مبلغ الا بموجب مطالبة مقدمة من صاحب العمل او صاحب المكان الذي تم منه الشراء .

ج - رئيس الاتحاد او من يفوضه بالاشتراك مع امين الصندوق مفوضان بالصرف .

المادة ٦ - تفتح السجلات الخاصة لتسجيل مقبوضات ومصرفات الاتحاد وتكون تلك السجلات معرضة للتدقيق من قبل اي موظف في المؤسسة ينتدبه المدير في اي وقت من السنة لهذه الغاية .

المادة ٧ - تطبع جميع الاوراق ذات القيمة المالية مثل (دفاتر الوصولات والتذاكر الخ ..) من قبل لجنة يشكلها مجلس الادارة ويتم استلامها من قبل لجنة اخرى يشكلها مجلس الادارة كذلك لهذه الغاية .

المادة ٨ - يحفظ جميع الاثاث والاوزام والادوات المائدة للاتحاد في مكانها المناسب وتعد السجلات الخاصة لذلك .

المادة ٩ - تقدم موازنة مجلس الادارة قبل شهر من نهاية السنة المالية على الاقل الى المؤسسة ليتم تدقيقها والموافقة عليها .

١٩٦٦/١٢/١٠

استاذين طلال

وزير الداخلية ووزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
دولة لشؤون رئاسة الوزراء	المدلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجاني	عز الدين المفتي	سمعان داود
وصفي النل		
وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير
الاجتماعية والعمل	برق ورييد	الصحة
احمد ابو قورة	فضل الدلقموني	صالح برقان
قاسم الرميادي		
وزير دولة	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	الريية والتعليم
سعيد الدجاني	يحيى الخطيب	ذوقان الخطاوي
وزير النقل ووزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني بالوكالة	الزراعة	الاعلام
محمد طرقات	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

نظام معدل لنظام الرسوم الإضافية الموحد

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور .
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٠ .
 نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٥٨) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام الرسوم الإضافية الموحد

صادر بالاستناد الى المادتين (٢ و ٣) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم الإضافية الموحدة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها بعد الفقرة (ج) : -
 د - أ - يستوفى ٥ فلوس عن كل ورقة تمليك لا تحتوي على اكثر من ٣٠ جراما من التبناك المجهز للاستهلاك .

ب - يستوفى ١٠ فلوس عن كل ورقة تحتوي على اكثر من ٣٠ جراما من التبناك المجهز للاستهلاك ولا تزيد على ٦٠ جراما .

١٩٦٦/١٢/١٠

استاذين طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المدلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجاني	عز الدين المفتي	سمعان داود
وصفي النل		
وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير
الاجتماعية والعمل	برق ورييد	الصحة
احمد ابو قورة	فضل الدلقموني	صالح برقان
قاسم الرميادي		
وزير دولة	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	الريية والتعليم
سعيد الدجاني	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير النقل ووزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني بالوكالة	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طرقات	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

أعكاز من الأهل

نظام معدل لنظام مراقبة الادوية وصناعتها

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام مراقبة الادوية وصناعتها

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام "نظام معدل لنظام مراقبة الادوية وصناعتها لسنة ١٩٦٦" ويقرأ مع النظام رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
ويقدم طلب التسجيل الى الوزير بواسطة مدير الصيدلة من قبل المدير الفني للمصنع او الصيدلي المسؤول عن المستودع المستورد مرفقاً بما يلي :-

- أ - عشرة نماذج اصلية من المستحضر .
- ب - كشف على عشر نسخ بين اسماء المواد الفعالة وكمياتها التي تتألف منها واحدة من المستحضر ودستور الادوية او المرجع العلمي الذي وردت المادة فيه .
- ج - طريقة التحليل الكمي والنوعي للمستحضر .

د - عشرة نماذج من نشرة المستحضر الداخلية ولصاقة واحدة داخلية على ان تحوي النشرة طريقة الاستعمال ومخاذه المنصوص عليها في دساتير الادوية والمراجع العلمية والتي اثبتتها التجربة الفعالية وان تكون مكتوبة باللغة الانجليزية لوحدها او مع لغة اجنبية اخرى واللغة العربية ان امكن ذلك ، واذا كان الدواء المطلوب تسجيله مستورداً فترفق الطلب بالاصحاف لا ورد سابقاً بما يلي :-

- ١ - شهادة تحليل صادرة من مختبر رسمي او مختبر معترف به رسمياً في بلد المنشأ مصدقة من وزارة الصحة هناك تثبت ان نتيجة التحليل مطابقة كما ونوعاً للمواد الدوائية المجهز منها ذلك المستحضر .
- ٢ - شهادة من وزارة الصحة في بلد المنشأ تثبت ان المستحضر مصرح باستعماله هناك بنفس التركيب وكذلك النشرات الداخلية وانه متداول فعلاً هناك .
- ٣ - فائز اصلي من المصنع المنتج مصدقة من المراجع المختصة في بلد المنشأ تبين سعر بيع المستحضر المستهلك هناك وسعر بيعه المقترح للمستورد الاردني .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٣٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - تحدد مواصفات عينات الادوية كما يلي :-

يجب ان تكون العينة موسومة بعبارة (عينة طبية مجانية) باللغة العربية او الانجليزية او الفرنسية على لصاقة الوعاء الداخلي وعلى وجهين من الغلاف الخارجي يحملان اسم العلاج شريطة ان تتم الطباعة في المنشأ وفوق اسم العلاج بشكل متقاطع معه على ان تستثنى الابولات والحقنات المطبوع اسمها على الزجاج او المعدن مباشرة والتحاميل او الحبوب الموضوعة في ورق قصديري او بلاستيكي والنايب المراهم المطبوع اسمها على الاثيوب مباشرة وذلك من شرط الطبع على الوعاء الداخلي.

ب - يعمل بالفقرة (١) اعلاه اعتباراً من ١٩٦٧/٤/١ .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٤٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
كل عينة تستورد مخالفة للمواصفات الواردة في المادة (٣٩) المعدلة يجب اعادتها تصديرها بعد اخذ الضمانات الجمركية الكافية او تصادر لحساب وزارة الصحة اذا وافق المستورد على ذلك او امتنع عن اعادتها تصديرها خلال ثلاثة اشهر من تبليغه ذلك .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
" ترسل العينة المستوردة الى قسم الصيدلة او مندوب عنه في المدينة التي يقع فيها مركز التخليص موقفاً عليها من قبل موظف الجمارك المختص مع المعاملة الجمركية الخاصة بها حيث تبند الفاتورة واذا كانت الليتات مطابقة للمواصفات خمدت بعبارة (عينات طبية مجانية مطابقة للمواصفات الخاصة بها) ووقت من قبل الموظف المسؤول . "

المادة ٦ - تعدل المادة (٤٢) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
د - نشر اعلانا عن دواء دون موافقة الوزارة والتفابة .

١٩٦٦/١٢/١٠

مجلس

رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير	رئيس الدوائ
لشؤون رئاسة الوزراء	العدلية	عز الدين المفتي	سمعان داود	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب الخالدي	وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير الداخلية
الاجنعية والعمل	برق وبريد	الصححة	لشؤون البلدية والقروية	قاسم الرباعي
احمد ابو قوره	فضل بالقنوني	صالح بركان	وزير	رئيسة الدولة لشؤون
رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	يحيى الخطيب	فوقان المنادوي	سعيد الدجاني
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الاقتصاد والتجارة بالوكالة	الانشاء والتعمير	الزراعة	الاعمال	محمد طوقان
نصفت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف		

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على السمن النباني

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦٦/١٢/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على السمن النباني

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على السمن النباني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٧/٤/١ .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٦ بشطب عبارة (١٥ فلسا) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرة فلسات) .
- المادة ٣ - يلغى النظامان رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٦ و ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من تاريخ ١٩٦٧/١/١ .

١٩٦٦/١٢/١٠

احمد عيسى طلال

وزير لداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	المدلية	وزير الخارجية بالوكالة
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي النبل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	احمد ابو قوره
احمد ابو قوره	فضل الدلقموني	صالح برقان	قاسم الرجواوي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير
سعيد الدجاني	الاشغال العامة	الطربية والتعليم	ذوقان الهنداوي
وزير الثقلي ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير الاعمال
محمد طوقان	نصفت كمال	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف

نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على السمن النباني

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦٦/١٢/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦١) لسنة ١٩٦٦

نظام تنظيم وإدارة وزارة الصحة

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - تسمية النظام وتاريخ سريانه :
يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الصحة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعاريف :
يكون للافاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في اذناه اما لتدل القربته على خلاف ذلك :-
- | | |
|---------|--|
| الملكية | الملكية الاردنية الهاشمية |
| الوزارة | وزارة الصحة |
| الوزير | وزير الصحة |
| الوكيل | وكيل وزارة الصحة |
| المدير | هو المستشار والمساعد امام الوكيل في الشؤون المناطة به في وزارة الصحة . |

المادة ٣ - الغايات
غايات وزارة الصحة المحافظة على الصحة العامة بتقديم الخدمات الوقائية والملاجية ونشر التوعية الصحية بالوسائل المتوفرة لدى الوزارة والعمل على مكافحة الامراض ومنع سريانها وتوفير اسباب التأمين الصحي للمواطنين بما في ذلك التنبؤ بالصحة العامة والوقاية والحد من الامراض والمخاطر وتقديم العلاج الطبي والتأهيل والتثقيف الصحي للسكان وتنفيذ وتدريب موظفي الصحة الفتيين بحيث تؤدي تلك الخدمات بطريقة فعالة واقتصادية على اكل وجه مع مواكبة عجلة التطور العلمي في حقل الخدمات الصحية .

المادة ٤ - نسيات الوزارة :
تألف وزارة الصحة من الدوائر والاقسام والشعب والوحدات المبينة في المواد التالية .

كل من الأهل

المادة ٥ - الوزير :

الوزير هو المرجع الاعلى للسياسة الصحية للدولة في كل ما يتعلق بصحة ووقاية المواطنين افرادا وجماعات والاشراف على وضع هذه السياسة وتنفيذها .

المادة ٦ - وكيل الوزارة :

يكون وكيل الوزارة مستشارا لوزير الصحة في كل ما يتعلق بصحة المواطنين افرادا وجماعات بحيث تكون على احسن مستوى متطور مع العصر ومسؤولا امامه من الناحيتين الفنية والادارية وعن ادارة وزارة الصحة وتدريب الموظفين فيها والتأكد من حسن قيامهم بوظائفهم على احسن وجه وسير العمل في مختلف المستويات حسب السياسة العامة التي يرسمها له الوزير وذلك بالقيام بالواجبات التالية : -

- أ - تأمين الوقاية الصحية من ناحيتي المراقبة والاجراء .
- ب - تأمين المعالجة للمواطنين غير القادرين ماديا بما في ذلك رعاية الحامل والطفل حسب النظام المرسوم لذلك .
- ج - تأمين المعالجة لموظفي الدولة ومن يملونهم شرعا بما في ذلك رعاية الحامل والطفل حسب النظام المرسوم لذلك .
- د - نشر الثقافة والوعي الصحي .
- هـ - الاشراف العام على الطب العلاجي في جميع القطاعات في المملكة .
- ز - وضع مشاريع القوانين والانظمة التي تتعلق بالصحة العامة في المدن والقرى والريف والاشراف على تنفيذها .
- ز - الاشراف على صنع الادوية واستيرادها وتداولها والتثبت من انها صالحة للاستعمال المتبدد .
- ح - وضع التعليمات لمستوى البقائية البدنية للأفراد في مختلف المهن والاعمال .
- ط - تأمين تقديم المشورة الطبية الفنية للقضاء في حق الطب الشرعي .
- ي - وضع التعليمات التي تحدد المؤهلات والبرامج والمستويات للتدريب في المهن الطبية داخل المملكة والاشراف عليها .
- ك - وضع شروط مزاوله المهن الطبية والاختصاص والاشراف على تنظيم هذه المهن .
- ل - وضع مشروع الملاكات والميزانية السنوية لوزارة الصحة والاشراف على تنفيذها .
- م - تنظيم الاحصاءات في جميع اعمال وزارة الصحة ووضع الاستنتاجات والمطالعات عليها .
- ن - وضع التعليمات العامة للوزارة واقسامها وتطويرها الى الاحسن .
- س - شراء وتخزين وتوزيع جميع العلاجات والوازم والادوات الطبية للوزارة والمحافظة عليها وتشكيل اللجان للشراء والتسليم .
- ع - وضع التعليمات للجان الطبية للاستخدام والمعالجة واية توصيات اخرى .
- ف - تشكيل اللجان الطبية المركزية وتدقيق قراراتها وتصديقها .
- ص - الاشراف على صرف الاموال حسب البند المخصصة لها .

كل من الأشغال

ق - المحافظة على الابنية التي تشغلها الوزارة ومديرياتها بحيث تكون في حالة جيدة بالتعاون مع الدوائر المختصة ومراقبة استعمالها .

ر - المحافظة على السيارات التي تستخدمها الوزارة ومديرياتها ومشاريعها بحيث تكون في حالة جيدة للاستعمال بالتعاون مع الدوائر المختصة ومراقبة استعمالها .

المادة ٧ - مديرو الدوائر :

يساعد وكيل الوزارة ومديرو الدوائر التالية : -

- أ - المدير الفني
- ب - مدير الصيدلة واللقوم
- ج - مدير طب الاسنان
- د - المدير الاداري
- هـ - مدير الترييض
- و - مديرون صحة المحافظات .

المادة ٨ - المدير الفني :

يكون المدير الفني مسؤولا امام الوكيل عن : -

- أ - قسم الطب العلاجي والشؤون الطبية
- ب - قسم الطب الوقائي
- ج - قسم الاحصاءات الصحية والحيوية

المادة ٩ - مساعدو المدير الفني :

يقوم بمساعدة المدير الفني كل من : -

- أ - رئيس قسم الطب العلاجي والشؤون الطبية .
- ب - رئيس قسم الطب الوقائي .
- ج - رئيس قسم الاحصاءات الصحية والحيوية .

المادة ١٠ - رئيس قسم الطب العلاجي :

يكون رئيس قسم الطب العلاجي والشؤون الطبية مسؤولا عن : -

- أ - شعبة المستشفيات والعيادات الحكومية والخاصة
- ب - شعبة اللجان الطبية
- ج - شعبة الطب الشرعي
- د - شعبة تقييم المهن الطبية

المادة ١١ - رئيس قسم الطب الوقائي :

يكون رئيس قسم الطب الوقائي مسؤولاً عن :-

- أ - شعبة الصحة العامة التي تضم الوحدات التالية :-
 - ١ - صحة البيئة
 - ٢ - الهندسة الصحية
 - ٣ - الصحة المهنية والصناعية .
- ب - شعبة التوضيح بالصحة العامة وتضم الوحدات التالية :-
 - ١ - التثقيف الصحي
 - ٢ - الأمومة والطفولة
 - ٣ - الصحة المدرسية
 - ٤ - خدمات تفرغ الصحة العامة
 - ٥ - التغذية
- ج - شعبة الأمراض السارية وتضم الوحدات التالية :-
 - ١ - الملاريا
 - ٢ - السيل
 - ٣ - الأمراض المستوطنة والسارية ومكافحتها
 - ٤ - الحاجر الصحية
 - ٥ - الصحة الدولية والوائح الصحية .
- د - شعبة الامصال والطاعين :

ويكون لكل شعبة من هذه الشعب رئيس مسؤول عن ادارتها .

المادة ١٢ - رئيس قسم الاحصاءات الصحية والحيوية :

يكون رئيس قسم الاحصاءات الصحية والحيوية مسؤولاً عن :
ادارة وتنظيم الاحصاءات الصحية والحيوية وجمعها وتبويبها واستخراج النتائج اللازمة منها .

المادة ١٣ - مدير الصيدلة والوازم :

يكون مدير الصيدلة والوازم مسؤولاً امام الوكيل عن :-

- أ - قسم الصيدلة والوازم الطبية ويضم :
 - ١ - شعبة مراقبة الادوية والمقاوير الخطرة
 - ٢ - شعبة التفتيش الخاص والحكومي وتضم :
 - وحدة ترخيص الصيدليات ومستودعات ومصانع الادوية

٣ - شعبة مستودعات الوازم الطبية وتضم :-

- أ - مستودع الادوية
 - ب - مصنع الادوية
 - ج - وحدة الوازم والادوات الطبية
 - د - وحدة مشاغل وصيانة الاجهزة والادوات الطبية .
- ب - قسم الوازم غير الطبية ويضم :
- ١ - شعبة مستودعات الوازم غير الطبية وتضم :
 - أ - مستودع القرطاسية
 - ب - مستودع الاثاث
 - ج - وحدة مشاغل وصيانة الاثاث .
 - ٢ - شعبة الترميم والمخروقات :-
 - ج - قسم الحاسبة والمشتريات ويضم :
 - ١ - شعبة العطاءات
 - ٢ - شعبة الحاسبة والتدقيق وتضم :
 - أ - وحدة الحاسبة
 - ب - وحدة المهلة والجرد
 - ٣ - شعبة المشتريات المحلية :-

المادة ١٤ - مساعدو مدير الصيدلة :

يقوم بمساعدة مدير الصيدلة والوازم كل من :-

- أ - رئيس قسم الصيدلة والوازم الطبية
- ب - رئيس قسم الوازم غير الطبية
- ج - رئيس قسم الحاسبة والمشتريات

المادة ١٥ - مدير طب الاسنان :

يكون مدير طب الاسنان مسؤولاً امام الوكيل عن :-

- أ - طب الاسنان العلاجي
- ب - طب الاسنان الوقائي
- ج - جراحة الفم والفكين
- د - صناعة الاسنان

كل من من الأشمل

المادة ١٦ - مساعدا مدير طب الاسنان :

يقوم بمساعدة مدير طب الاسنان كل من :

- أ - رئيس قسم طب الاسنان العلاجي
- ب - رئيس قسم طب الاسنان الوقائي
- ج - رئيس قسم جراحة القم والفكين
- د - رئيس قسم صناعة الاسنان

المادة ١٧ - المدير الاداري :

يكون المدير الاداري مسؤولا امام الوكيل عن :

- أ - شؤون الموظفين
- ب - التقييقات
- ج - شؤون المحاسبة
- د - التدريب والبيئات
- هـ - المباني والايضارات

المادة ١٨ - مساعدا مدير القسم الاداري :

يقوم بمساعدة مدير القسم الاداري كل من :

- أ - رئيس شعبة شؤون الموظفين
- ب - رئيس شعبة التقييقات
- ج - رئيس شعبة المحاسبة
- د - رئيس شعبة التدريب والبيئات
- هـ - رئيس شعبة المباني والايضارات

المادة ١٩ - مديرية التمريض

تكون مديرية التمريض مسؤولة امام الوكيل عن :-

- أ - كل ما يتعلق بشؤون المرضى والمرضات والتمريض من النواحي الفنية والادارية .
- ب - العمل على رفع مستوى التمريض في جميع المستشفيات والعيادات والتأكد من ان التمريض يقدم على آكل وجه وذلك بالقيام بالتفتيشات الدورية واصدار التوجيهات اللازمة حسب السياسة العامة للوزارة ؛
- ج - وضع البرامج لتدريب المرضى والمرضات في المستشفيات والعيادات والاشراف على تنفيذها .

المادة ٢٠ - مدير شؤون صحة المحافظات :

يكون مدير شؤون صحة المحافظات مسؤولا امام الوكيل عن جميع الخبرات والمعاملات التي تأتي الى الوزارة من مديري الصحة في المحافظات والتي تصدر عن الوزارة الى المحافظات في كل ما يتعلق بالامور التالية :-

- أ - المراقبة والاشراف على تنفيذ سياسة الوزارة في كل ما يتعلق بشؤون صحة ووقاية المواطنين في كل محافظة وذلك بالتعاون مع مدير صحة المحافظة .

ب - القيام بالتفتيشات الدورية على المحافظات والتأكد من ان الخدمات الصحية والوقائية فيها تقدم للمواطنين على آكل وجه .

ج - العمل على مساعدة مديري صحة المحافظات في تليل العقبات والمشاكل التي تفرض تنفيذ البرامج الصحية والوقائية في محافظاتهم .

د - العمل على تنفيذ جميع متطلبات مديري صحة المحافظات وحل مشاكلهم وذلك بالتنسيق والتعاون مع مختلف مديري الوزارة .

المادة ٢١ - مدير صحة المحافظة :

يكون مدير صحة المحافظة مسؤولا عن شؤون المحافظة في كل ما يتعلق بصحة المواطنين بحيث تكون على احسن مستوى متطور مع العصر وعن ادارة جميع الموظفين الذين يعملون في محافظته وتدريبهم وحسن قيامهم بوظائفهم على احسن وجه وعن سير العمل في مختلف المستويات حسب الارشادات العامة التي يوجهها له الوكيل وذلك بالقيام بالواجبات التالية :

- أ - التعاون الوثيق مع المحافظة ورئيس البلدية والدوائر الاخرى في المحافظة في الادور التالية :-

- ١ - الوقاية الصحية من حيث المراقبة والاجراء
- ٢ - نشر الثقافة والوعي الصحي

- ٣ - تأمين تقديم المشورة الطبية الفنية للقضاء في حقن الطب الشرعي

- ٤ - تطبيق التعليمات التي تصدرها الوزارة لمستوى الباقية البلدية للارادة في مختلف المهن والاعمال .

ب - تقديم المعاينات الطبية حسب نظام التأمين الصحي والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

ج - الاشراف على الطب العلاجي

د - الاشراف على تداول الادوية والتثبت من انها صالحة للاستعمال

هـ - الاشراف المباشر على تطبيق تعليمات الوزارة في تحديد المؤهلات والبرامج والمستويات اللازمة للتدريب في المهن الطبية .

و - الاشراف المباشر على تطبيق شروط مزاوله المهن الطبية والاختصاص فيها .

ز - تنظيم الاحصاءات في جميع اعمال مديريته ووضع الاستنتاجات والملاحظات عليها .

ح - تخزين وتوزيع العلاجات واللوازم والادوات الطبية والمحافظة عليها .

ط - تشكيل اللجان الطبية اللوائية وتديق ولتصاديق قراراتها .

ي - المحافظة على الابنية التي تشغلها مديريته والمستشفيات والمراكز الطبية التابعة له بحيث تكون في حالة جيدة بالتعاون مع الدوائر المختصة ومراقبة استعمالها .

ك - المحافظة على السيارات التي تستخدمها مديريته والمستشفيات والمراكز الطبية بحيث تكون بحالة جيدة بالتعاون مع الدوائر المختصة ومراقبة استعمالها .

المادة ٢٢ - مساعدا مدير صحة المحافظة :

- أ - رئيس القسم الفني ويكون مسؤولا عن عن الشعب التالية :-

- ١ - الاحصائيات

كل من الأشهر

- ٢ - الصيدلة واللازم الطبية وغير الطبية
٣ - الطب العلاجي والشؤون الطبية .
٤ - الطب الوقائي :
٥ - طب الاسنان .
ب- رئيس القسم الاداري ويكون مسؤولا عن الشعب التالية :
١ - شؤون الموظفين .
٢ - المحاسبة
٣ - الايضية والنقلات

المادة ٢٣ - رئيس السديوان :

يكون رئيس الديوان مسؤولا امام الوكيل عن :-

- أ - الاشراف على جميع من يعملون في ديوان الوزارة من الكتبة والطلابين وقيامهم بواجباتهم على احسن وجه .
ب - جمع المعلومات والسجلات والاضاير الفنية والادارية وتوريدها واصدارها وطباعتها وحفظها وتنسيقها وترتيبها والحفاظة عليها .

المادة ٢٤ - القلم :

يكون لكل مدير في الوزارة قلم خاص به يتألف من :

كاتب للقلم وكاتب للبريد الصادر والوارد وكاتب للحفظ وطابع وناسخ للطباعة والنسخ .

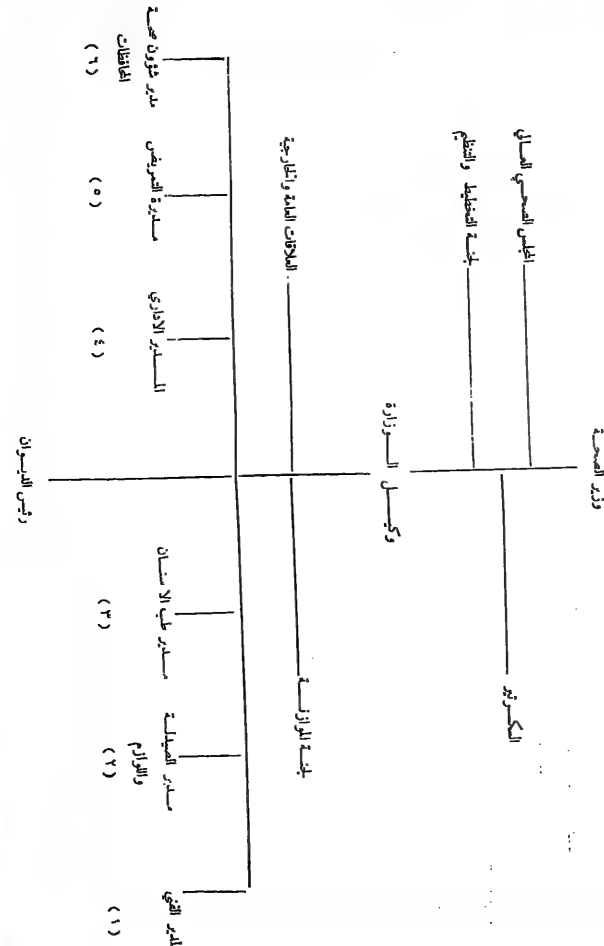
المادة ٢٥ - اصدار التعليمات :

لوزير اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

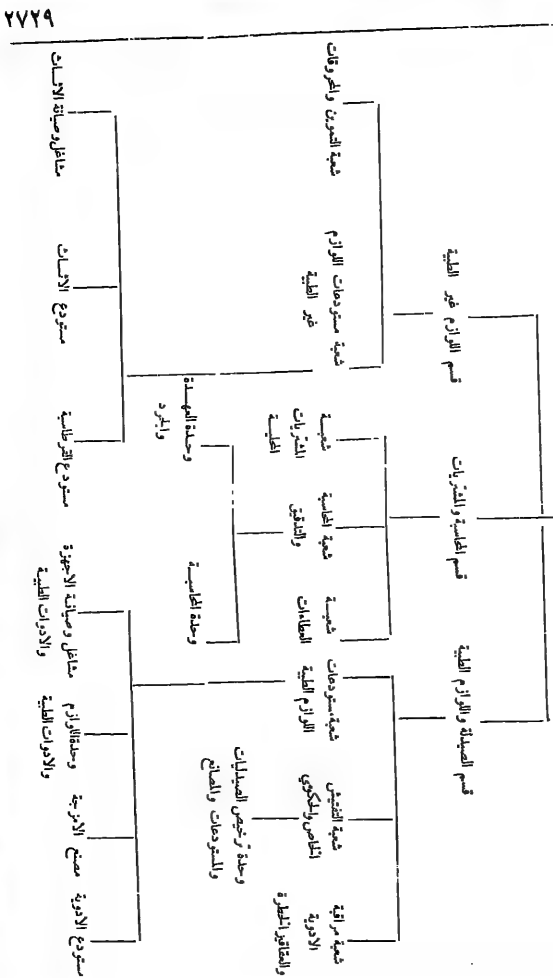
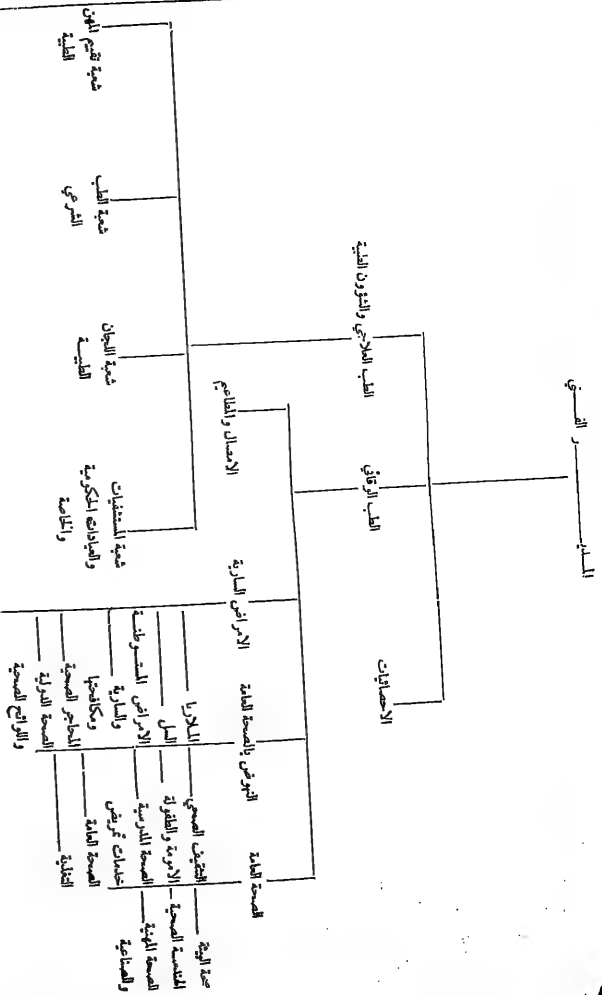
١٩٦٦/١٢/١٠

أخبرين بسلام

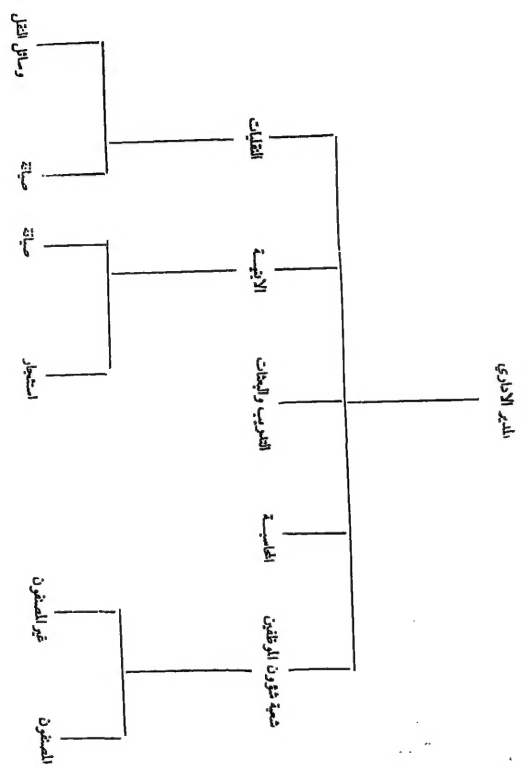
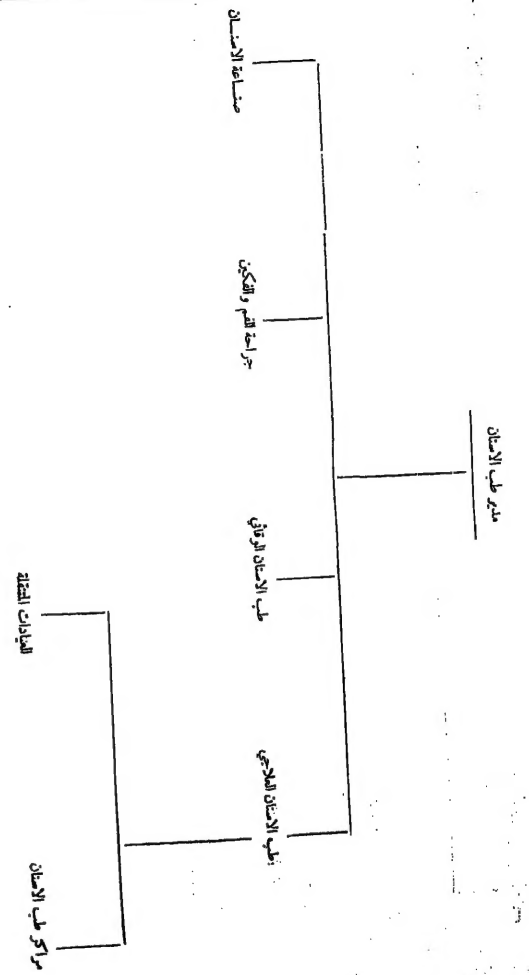
وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المكي	سمعان داود
وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير
الاجتماعية والعمل	يسرق ويريد	الصحة
احمد ابو قوره	فضل الدالعموني	صالح بركان
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سعيد الدجاني	يحيى الخطيب	ذوقان الشداوي
وزير النقل ووزير	وزير	وزير
الاقتصاد الوطني بالوكالة	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	لصفت كمال	اسماعيل حجازي
		عبد الحميد شرف



عَلَمٌ مِنَ الْأَهْلِ



عائلة من الأمهات



بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/٦٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

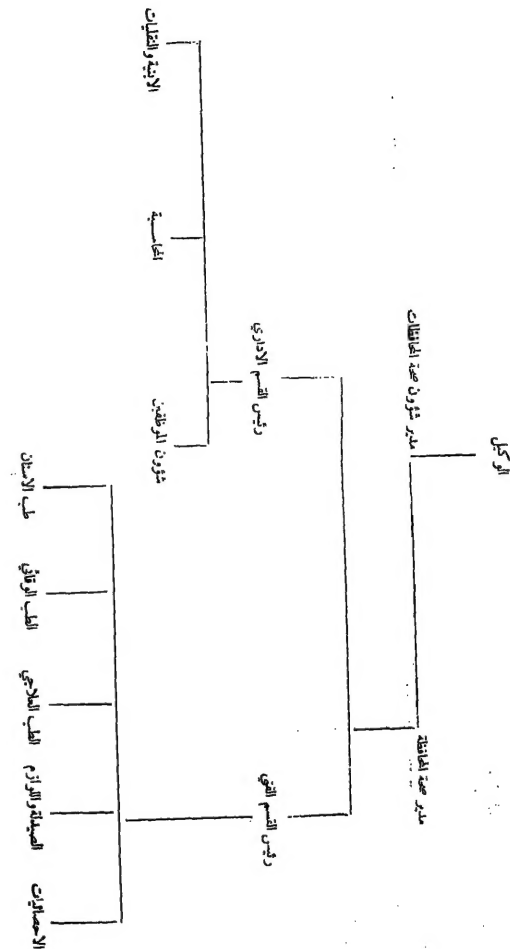
نظام معدل النظام الفناصل الفخريين

١ - تتحمل وزارة الخارجية جميع التكاليف البريدية والمراسلات الرسمية التي تصدر عن القنصليات الاردنية المتفرجة في الخارج على ان تقدم الكشوفات القنصلية با وزارة الخارجية لتحويل قيمتها لتفصيلات كالتصميم لوزارة الخارجية بانماط القنصلية اللازمة من المراسلات القنصلية المتفرجة الرسمية على ان تقدم با مطالبات مقددة من الفصل الرسمي اوزارة الخارجية لتحويل قيمتها.

ب - تقوم وزارة الخارجية بتخصيص بند تموين قدره ٧٠٪ من مجموع واردات القنصلية المتفرجة بتحويل القنصلية على ان يتم تحويل الترميم المسموح سنوياً على مدينين بعد قيام القنصليات المتفرجين بتحويل وارداتهم اوزارة الخارجية وعلى ان تقوم وزارة الخارجية برصد بدلات الترميم المستعمل للقنصليات المتفرجين في موازنتها السنوية وتقدر كل ضوء واردات تلك القنصليات المتفرجة.

احمد بن محمد طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العائلية	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجاني	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل
وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية
الاجتماعية والعمل	برق ويريد	الصححة	لشؤون البلدية والقروية
احمد ابر قوره	فضل الدلقوني	صالح برقان	قاسم الرياوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	نجي الخطيب	ذوقان الحمدوي
وزير	وزير	وزير	وزير
النقل	الاجراجية	الانشاء والتعمير	الاعلام
محمد طوقان	اكرم زعير	نصفت كمال	عبد الحميد شرف



عَلَيْهِ مِنَ الْإِصْلَاحِ

نسخ المرسوم رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٦

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٦ ،
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦٣) لسنة ١٩٦٦

نظام معدل لنظام البعثات العلمية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام البعثات العلمية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٣٣) من النظام الأصلي بإضافة البند الجديد التالي إلى آخر الفقرة (أ) منها :-
٤ - وإذا كان المبعوث طبيبا أو طبيب أسنان أو طبيا بيطريا أو صيدليا أو مهندسا أو مهندسا زراعيا أو أي موظف آخر يستوفي علاوة ويشمله نظام العلاوات الفنية ، فتقتصر نسبة العلاوة التي تصرف له بمقتضى البندين (٢٠١) من هذه الفقرة على العلاوة الفنية دون غيرها من العلاوات .

١٩٦٦/١٢/١٢

أعضاء النظام

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	ووزير الدفاع
عبد الوهاب الحايي	عز الدين المفتي	سمعان داود	وصفي التل
وزير الشؤون	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية
الاجتماعية والعمل	بروق ووبريد	الصحة	لشؤون البلدية والقروية
احمد ابو قوره	فضل الدلقموني	صالح برقان	قاسم الريماوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سميد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	دوقان الخنداوي
وزير	وزير	وزير	وزير
القبائل	الثقافة	الاشياء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعير	نصفت كمال	عبدالحمد حجازي

تعليمات

ترخيص الصناعة ومراقبتها

رقم (١) لسنة ١٩٦٦

صادرة عن وزير الاقتصاد الوطني بمقتضى المادة (٥) من نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ، تعليمات ترخيص الصناعة ومراقبتها لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة « الوزير » وزير الاقتصاد الوطني
تعني كلمة « الوزارة » وزارة الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة « الصناعة »
أي مشروع يكون الغرض الاساسي منه تحويل الخامات او المواد الأولية الى منتجات شبه مصنوعة او كاملة التصنيع او تحويل المنتجات شبه المصنوعة الى منتجات كاملة الصنع ويدخل ضمن ذلك خلط تلك المواد او صناعة التجميع ويشمل كذلك أي تجديد او توسيع لمشروع صناعي او أي مصنع من أي نوع او حجم سواء كان آليا او يدويا او قام به فرد او شركة .

وتعني كلمة « النظام » نظام تنظيم وإدارة وزارة الاقتصاد الوطني رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - عملا باختصاصات الوزارة المنصوص عليها في المادة (٢) من النظام بشأن توجيه الصناعة وتطويرها والاشراف عليها ، وممارسة مهام الوزارة ومسؤولياتها المقررة بمقتضى البنود (١ ، ٢ ، ٤) من الفقرة (ب) من هذه المادة والمختصة جميعها بدراسة طلبات انشاء المصانع واصدار القرارات بشأنها على ضوء جندوها الاقتصادية ومنع انشاء الصناعات وتوسيعها الا بموافقة الوزارة ، وباعطاء التواصي اللازمة لاستيراد آلات ومعدات المصانع ، وبالاشراف على المصانع ورعايتها ضمانا لتنفيذ سياسة الوزارة في التصنيع حسب مقتضى القوانين والانظمة المتعلقة بذلك ، لا يجوز دون الحصول على ترخيص خطي من الوزير اجراء أي من الامور التالية :-

أ - اقامة أية صفاة في الماكينة .

ب - تجديد او توسيع أية صناعة قائمة .

سواء أكان ذلك ، وفي كلتا الحالتين ، عن طريق استيراد الماكينات والالات اللازمة او تصنيعها او تجميعها عليها .

هذا من الأصول

المادة ٤ - أ - على كل من يرغب في إقامة أية صناعة أو تجديد أو توسيع صناعة قائمة ان يقدم بطلب الترخيص الى الوزارة على النموذج المقرر مستوفيا جميع المعلومات والمواصفات والاحصاءات المطلوبة بموجب ذلك النموذج ؟

ب - تجري الوزارة الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة ولما ان تطلب أية معلومات تفصيلية اضافية من صاحب الطلب وان يطلع مندوبيها المفوضون خطيا بذلك على جميع السجلات والقيود والوثائق التي يرون ضرورة لدراساتها وكذلك استصدار الموافقات التي تتطلبها أية قوانين او أنظمة من اية وزارة ذات علاقة باننتاج تلك الصناعة .

ج - تقدم الدراسات النهائية والتوصيات الى الوزير لاتخاذ قراره بشأن الطلب المقدم وله ان يسترشد بخبرة ودراسة اي خيرا من داخل الوزارة او خارجها حول الموضوع ، ويصدر الوزير قراره خطيا وتبلغ الوزارة القرار لصاحب العلاقة خلال شهر على الاكثر من تاريخ اصداره .

د - يجوز ان يكون قرار الوزير بالموافقة مبدئيا ويتطلب استيفاء شروط او اتخاذ اجراءات اضافية وتفصيلية قبل ان يصبح نهائيا ومعمولا به .

المادة ٥ - تعتمد الوزارة في دراسة الطلبات المقدمة اليها لتأسيس اية صناعة الاسس التالية :-

- ١ - التحريص المفصل لجندى الصناعة من الناحية الاقتصادية مع التأكد من مستوى جودة الانتاج والكلفة بالنسبة للمنتجات المستوردة للماللة .
- ٢ - مراعاة الخط الاستراتيجي المحلي وذلك لتأمين الطلب الداخلي واستبدال المستوردات بمصنوعات محلية مما يساعد على تخفيض الاحتياجات من العملات الاجنبية وعلى زيادة الانتاج الوطني بوجه عام .
- ٣ - زيادة الامكانيات التصديرية وذلك للمساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري وتحسينه .
- ٤ - استئثار المواد الخام والمنتجات الزراعية المحلية الى اقصى حد ممكن .
- ٥ - زيادة فرص العمل والاستخدام للمواطنين .
- ٦ - مراعاة توزيع الصناعات على مختلف انحاء المملكة .
- ٧ - تحييد وتفصيل الصناعات التي تقوم دون الحاجة الى حماية محلية ومراعاة اثر اقامتها على الواردات المحلية للخزينة ؟
- ٨ - الحلولة دون المنافسة الضارة مع اخل الصناعات القائمة بعين الاعتبار ومراعاة اسس المنافسة التجارية السليمة ؟
- ٩ - مراعاة الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية او الجماعية التي تربط بها المملكة .
- ١٠ - مراعاة توفير الكفاءات والمهارات الفنية اللازمة للصناعة وبرامج تدريب العاملين فيها من المواطنين لتزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة لادارة المصانع وتشغيلها وتسويق منتجاتها .

المادة ٦ - أ - تمحدد في الموافقة سواء كانت مبدئية او نهائية الصادرة عن الوزير المدة التي يترتب على صاحب الطلب الموافقة عليه استكمال الاجراءات والمتطلبات في حالة الموافقة المبدئية والمباشرة في الصناعة في حالة الموافقة النهائية واذا لم تستوف اي من الشروط في اي من الحالتين خلال المسدة المحددة بالموافقة تعتبر لائحة ولا مفعول لها وعلى الطالب ان يرغب بتقديم طلب جديد يجري النظر فيه وفق احكام هذه التعليمات .

ب - يحق للوزير إلغاء الموافقة الصادرة عنه خلال الفترة المحددة بالطريقة المبينة في الفقرة (أ) اذا تبين له بان المعلومات او التفصيلات او الاحصاءات المقدمة في الطلب غير صحيحة او تستند الى اساس كاذب .

المادة ٧ - لدى استكمال المعلومات والمواصفات والتفصيلات الاخرى التي تتطلبها الموافقة المبدئية لاقامة صناعة ما او توسيعها او تجديداتها تم دراستها وفق الاصول ومن ثم ينسب للوزير بشكل فسخي واف للموافقة على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لها شريطة ان تكون جديدة الصنع ومن منشأها الا في الحالات التي تتوفر عوامل فنية واقتصادية وتجارية يجيز للوزير بعد التشاور مع الجهات الرسمية المعنية الاخرى بالسماح باستيرادها مستعملة او من غير المنشأ .

المادة ٨ - أ - تعتبر اية صناعة استت كليا او جزئيا او جددت او وسعت دون الحصول على موافقة خطية من الوزارة صناعة غير مرخصة ومخالفة لاحكام النظام والوزير اتخاذ الاجراءات لانقائها عن العمل والانتاج ومنعها من ممارسة عملها كصناعة والحصول على الترخيصات اللازمة من اصحابها لضمان ذلك . والوزير ايقاف اصدار رخص استيراد المواد الخام او اية مستلزمات لتلك الصناعة او اصحابها .

ب - يجوز للوزير اذا اقتنع بان الصناعة غير المرخصة استت بمن نية وبدون توفر القصد للهرب من تخليط ورقابة الوزارة على الصناعة وبانها لو استمرت لا تسبب تناغسا ضارا للصناعات المرخصة ان ينظر في طلب من اصحابها لترخيص الصناعة وفق احكام هذه التعليمات وبموجب الشروط والحفظات والضمانات التي يقررها بعد استكمال الدراسات الفنية والاقتصادية لها من قبل الوزارة .

المادة ٩ - لا يسمح باستيراد اية مادة خام لازمة للصناعة الا بموافقة خطية من الوزير تصدر بعد اجراء دراسة فنية وافية من الوزارة للطلب المقدم من صاحب الصناعة المرخصة لاستيراد مثل هذه المادة وذلك في حالة عدم توفر مثل هذه المادة محليا وبالكيات التي تدل الدراسة الفنية المذكورة على ضرورة توفرها للصناعة لانتاج مصنوعات بشكل اقتصادي وضمن الاسس المقررة للصناعة من قبل الوزارة .

المادة ١٠ - يحق لممثلي الوزارة المفوضين خطيا بذلك زيارة المصانع وذلك للاشراف على تنفيذ سياسة الوزارة في التصنيع والمراقبة تنفيذ الشروط التي تضمنتها الموافقات على انشاء الصناعة وفي حالة وجود اية مخالفات او ملاحظات اخرى يقدم الممثلون تقررا خطيا بذلك الى الوزير ليتخذ على اساسها الاجراءات التي يراها ضرورية لتنفيذ سياسة التصنيع والعمل بموجب القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١١ - يترتب على كامل جهاز الوزارة المحافظة على السرية التامة فيما يتعلق بجميع الاجراءات التي يتخذونها ويجمع المعلومات التي يطلبون عليها اثناء دراستهم للطلبات المقدمة للوزارة لتأسيس اية صناعة او مراقبتهم للصناعة بوجه عام وعلى الوزير اتخاذ الاجراءات النظامية المناسبة بحق اي موظف لا يراعي السرية التامة بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية واني قانون او نظام اخر يتعلق بمثل هذه المخالفة .

المادة ١٢ - على موظفي الوزارة واجهزتها التقيد بهذه التعليمات والعمل على تنفيذها ضمن سياسة التصنيع التي ترسلها الوزارة .

المادة ١٣ - يحق للوزير ان يفوض اي من الصلاحيات المقررة له بمقتضى هذه التعليمات الى وكيل الوزارة او الى موظف اخر يختص بذلك حسب اراءه ضروريا :

المادة ١٤ - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها . وزير الاقتصاد الوطني
حامد الزعبي

كل من اذله